المشاركـــة السياسيـــة في ليبيـــا ودورها في تحقيق الأمن والتنمية

إعـــداد: د. نجية علي عمر الهنشيري

جامعة ليبيا المفتوحة، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، طرابلس- ليبيا .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشاركة السياسية الفاعلة في تحقيق الأمن والتنمية المستدامـة في المجتمع الليبي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج ومؤسسات التنشئة السياسية في ليبيـــا تعانـــي من رواسب اجتماعية وسياسية وثقافية عديدة كان لها بالغ الأثر في ضعف الوعي السياسي لدى المواطنين، كما أن غياب الدور التعبوي لمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة أسهـــم في عزوف العديد من المواطنين عن المشاركة السياسية. ويعد استمرار حالة الجمود السياسي والصراع المسلح، والتحديات الأمنية بشكل عام من أهم العوائق التي تحول دون مشاركة كافة أطياف الشـــعب الليبـــي في صياغة السياسات العامة للدولة بما يحقق أهداف وبرامج التنمية المستدامة في ليبيا، بالإضافة إلى غياب الرؤية التنموية القائمة على الإدارة الالكترونية الحديثة، وعلى نتائج الدراسات العلمية للواقع السياسي والمجتمعي، الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة بين تطلعات المواطنين وطموحاتهم وبين السياســـات والخطـــط التي تضعها السلطة الحاكمة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية:المشاركة السياسية،الديمقراطية،التنمية السياسية،التنمية المستدامة،الأمن.

Summary

This study aimed to identify the role of effective political participation in achieving security and sustainable development in Libyan society. The descriptive analytical approach was used, and the study reached the following results: political education programs and institutions in Libya suffer from many social, political, and cultural residues that have had a profound impact on the weakness of political awareness among citizens, and the absence of the mobilizing role of civil society institutions and various media outlets has contributed to the reluctance to Many citizens abstain from political participation. After the continuing state of political stagnation and armed conflict, security challenges in general are among the most important obstacles that prevent the participation of all segments of the Libyan people in formulating the general policies of the state to achieve the goals and programs of sustainable development in Libya, in addition to the absence of a development vision based on modern electronic management, and on the results of Scientific studies of the political and societal reality, which has created a large gap between the aspirations and ambitions of citizens and the policies and plans drawn up by the ruling authority to achieve comprehensive development goals.

Keywords: political participation, democracy, political development, sustainable development, security.

مقدمة...

يحتل العمل السياسي مكانة بارزة في حياة المجتمعات البشرية، فهو الإطار الشرعي الذي ينظم حياة المواطنين في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها من المجالات المختلفة، وأن حاضر الوطن ومستقبله مرهون بالقرارات السياسية التي تتخذها السلطة الحاكمة. وتعد المشاركة السياسية من أبرز العمليات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وهي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، والنشاط الذي يقوم به المواطنون بهدف التأثير في صنع القرار داخل مؤسسات الدولة وترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن وتعزيز شعور المواطنة والانتماء والمساواة في الحقوق المدنية، وهي أيضا أحد أهم مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها عملية دمج الجهود الحكومية والمحلية من اجل توسيع الخيارات المتاحة للناس لتحقيق الرفاه، والعدالة في توزيع الموارد، وتوسيع الحريات والقدرة على التغيير واحترام حقوق الإنسان. ولذلك فالمشاركة السياسية هي تشجيع المواطنين من خلال تشكيل الوعي السياسي لديهم للمساهمة في خدمة وتنمية مجتمعهم وحشد الجهود والإمكانيات والموارد المادية والبشرية لتحقيق التغيرات الضرورية في النظام السياسي بما يخدم عملية التنمية المستدامة ويحقق تطلعات المواطنين وطموحاتهم في تحقيق الرفاه وتجسيد قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

لا شك أن التنمية المجتمعية المستدامة من أهم الأهداف والأولويات التي تنشدها كل فئات المجتمع، وتسعى السلطات السياسية في الدولة الليبية إلى تحقيقها بشتى الوسائل والإمكانيات من أجل توفير جودة الحياة لمواطنيها، لكن ذلك لا يتأتى إلا من خلال بناء كافة مؤسسات الدولة بالطرق الديمقراطية الحديثة، وتعزيز مستوى الشفافية ومكافحة الفساد لإعادة الثقة المفقودة بين المواطنين الليبيين ومؤسساتهم بعد حقبة طويلة من الاستبداد اتسمت بالارتجالية وسوء التخطيط. وبشكل تدهور الأوضاع الأمنية تحديا كبيرا للسلطات السياسية تزامنا مع صراعات داخلية وتهديدات خارجية وعمليات نزوح جماعي وتهجير قسري تشهدها الساحة الليبية منذ عام 2011. لذلك فإن اتساع نطاق المشاركة السياسية يعد اليوم حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى، وجعلها من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن في المجتمع، مما سيسهم في نمو الديمقراطية وتطورها ونجاحها فالمشاركة السياسية ترجمة لشعور هؤلاء المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية، وتحفيز الرغبة لديهم في تحويل الأهداف التي ينشدونها إلى واقع ملموس، ولا يفوتنا الإشارة في هذا المقام إلى أهمية النمو الاقتصادي في المساعدة على تحقيق الشروط المناسبة لحفظ الأمن والاستقرار الذي يعد ركيزة أساسية لنجاح خطط وبرامج التنمية. ولتحديد الدور الحيوي للمشاركة السياسية في تحقيق الأمن والتنمية وإلقاء الضوء على التحديات والفرص المتاحة فقد اعتمدنا في هذه الورقة على منهجية تحليلية شاملة لأدبيات الموضوع وتحليل البيانات الإحصائية ومؤشراتها لبلورة رؤية شاملة حول المشاركة السياسية في مجتمعنا الليبي وتأثيراتها

وقد رأينا أنه من الضروري لتحليل واقع المشاركة السياسية في ليبيا أن يتم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور: يتناول المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية، ويتضمن المحور الثاني: أهم العوائق والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع الليبي، بينما أحتوى المحور الثالث: على دور المشاركة السياسية الفاعلة في تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في المجتمع الليبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة لارتباطها بموضوع في غاية الأهمية يرتبط بالشأن السياسي المحلي في الفترة الراهنة إبان التغيرات التي شهدها المجتمع الليبي بعد عام 2011 في السعي نحو إرساء قواعد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في

المجتمع، حيث تسلط الضوء على تحليل العلاقة بين المشاركة السياسية والامن والتنمية مما يسهم في بناء إطار نظري يساعد الباحثين على تطوير الأدبيات الاكاديمية المتعلقة بعلم الاجتماع السياسي ويفتح آفاقا لدراسات مستقبلية في السياق ذاته. كما أن نتائج هذه الدراسة تمكن صانعي القرار في ليبيا من تصميم استراتيجيات تشجع المواطنين على الانخراط في العملية السياسية بشكل إيجابي وبعيدا عن العنف مما يعزز الأمن والاستقرار ويعود بالفائدة على كافة القطاعات التنموية في المجتمع.

إشكالية الدراسة:

تعد قيمة الولاء للسلطة والإذعان للنظام السياسي وليس للوطن من أبرز القيم السلبية التي سادت المجتمع الليبي منذ عام (1969) وما تبع ذلك من تغييب لمفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية، وإعلاء لقيمة الفرد الحاكم والتهوين من شأن الجماعة، وما نتج عن ذلك من تغذية قيم التعصب للفكر الأحادي وعدم تقبل الاختلاف والنقد والحوار المبني على أسس موضوعية وديمقراطية، فكان النظام يجرم تبني أفكار أخرى مع الفكر الجماهيري الذي ساد في تلك الفترة الممتدة من (1969- 2011) وكان من يتبنى فكرا مخالفا يوصف بالرجعية ويعاقب بالإعدام وكان هذا بارزا في قانون تجريم الحزبية[1]. ولعل من أبرز المفاهيم التي عمد النظام السابق على تعزيزها ظاهرة الاستقطاب القبلي بسبب رفض القبائل الليبية المشروع الثوري لهذا النظام، ومن هنا حاول هذا النظام أن يظهر التكامل بين البداوة والإيديولوجية الثورية لتعبئة القبائل الليبية لإكساب نظامه شرعية سياسية والسيطرة على مفاصل الدولة السياسية من قبل أشخاص ذوي أصول بدوية، مما نتج عن ذلك أداء ارتجالي وعشوائي غير مدروس وسياسات غير مستقرة تتعامل مع الإدارة كغنيمة مطلقة لتحقيق الإثراء الشخصي والتنصل من مسؤولية تحديث المجتمع الليبي اقتصاديا واجتماعيا وتطوير حياته السياسية، وتوفير الآليات والمؤسسات التي تكفل التغيير المنظم والاندراج في الحداثة[2]

ويواجه المجتمع الليبي اليوم أزمة جوهرية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية الفاعلة والهادفة لتجسيد قيم العدالة والسلام والديمقراطية بعد مضي أكثر من عشر سنوات على ثورة السابع عشر من فبراير 2011، وإنهاء النظام الشمولي الذي أنتج تداعيات ومخاطر كبيرة تشكل تهديدا وجوديا للدولة الليبية نفسها وتفكيكا لنسيجها الاجتماعي، وهي أزمة ذات أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، حيث كان الاعتقاد السائد فيما مضى بين الليبيين أن إزاحة نظام القذافي وانتخاب جسم تشريعي جديد ممثلا آنذاك في المؤتمر الوطني في يوليو 2012 يعني تحقيق طموحات الليبيين وتطلعاتهم نحو الولوج إلى عصر الديمقراطية بكل سلاسة ويسر، إلا أن رياح التغيير السياسي أتت بما لا يشتهي الليبيون، حيث تم إصدار قانون العزل السياسي الذي تضمن إقصاء الشخصيات السياسية التي كانت مقربة من النظام السابق لتبدأ من هناك أولى مراحل إجهاض الديمقراطية في ليبيا، وفي 25 يونيو 2014 تم انتخاب مجلس النواب الذي اضطر إلى نقل جلساته إلى مدينة طبرق بسبب رداءة الوضع الأمني في مدينة طرابلس، في حين شرع أعضاء المؤتمر الوطني في عقد جلساتهم بشكل متوازي في مدينة طرابلس، الأمر الذي أسس لبداية مرحلة التشظي والانقسام السياسي بين شرق ليبيا وغربها، ولتتوالى بعد ذلك المراحل الانتقالية مجسدة في اتفاق (الصخيرات) عام 2015 الذي تم برعاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والذي منح الصفة التشريعية لمجلس النواب، والصفة الاستشارية لمجلس الدولة، وحثهما على العمل معا لصياغة قاعدة دستورية لتنظيم انتخابات رئاسية

[1]- التواتي، أحمد، موقع الشباب والمرأة من الديمقراطية في ليبيا،(2018)، ص :8،daamdth.org ، تاريخ الزيارة:(2023/9/29- الساعة:11:30)

[2] - عموري، نسيمة وفيلالي ،فاطمة الزهراء ، أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسيـــة العدد(4)المجلد(3)، ديسمبر،(2020)ص 288.

وبرلمانية دائمة. وفي عام 2021 تم تحديد ديسمبر موعدا لإجراء الانتخابات وإنهاء المراحل الانتقالية، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى يومنا هذا بسبب تعنت القوى السياسية التي تخشى مغادرة الساحة الليبية فيما تتمخض عنه الانتخابات من توزيع جديد للقوى السياسية في المشهد الليبي يتضمن إقصاء النخب السياسية الموجودة في الوقت الحالي. وحتى بعد موافقة مجلس النواب بالإجماع في 2 أكتوبر من العام الجاري (2023) على اعتماد مخرجات لجنة (6+6) المشكلة من قبل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وإصدار قانون انتخاب رئيس الدولة وقانون انتخاب مجلس الأمة المنجزة من قبل هذه اللجنة، مع الدعوة إلى تشكيل حكومة جديدة مركزية وموحدة تتولى الإشراف على هذه الانتخابات، فإن الطريق يبدو - نحو تنظيم الاستحقاقات الانتخابية واستيفاءها بمشاركة كل الفرقاء والخصوم دون إقصاء، وقبول النتائج التي ستفرزها صناديق الاقتراع - مليئا بالعراقيل والتحديات. كما أن الخطاب السياسي في ليبيا ما بعد الثورة مبنيا على التنازع بين الأفكار القديمة التي يغديها الموروث القيمي والثقافي والانتماءات الأولية من جهة، والأفكار الجديدة التي أطلقها الربيع العربي من جهة أخرى، وفي المقابل أظهرت الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة أن هناك خطابا جديدا آخذا في التشكل في اتجاه بلورة مشروع وطني تغييري، يجمع بين سردية الثورة ومقولة الدولة المنصفة العادلة[1]. ولذلك فإن المشاركة السياسية تعد اليوم مطلبا ضروريا من كل أطياف الشعب الليبي لتحقيق الأمن والاستقرار ودفع عجلة التنمية المستدامة. وقد تم تحديد إشكالية هذه الدراسة **في التساؤل الرئيس:- ما دور المشاركة السياسية الفاعلة في تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في المجتمع الليبي؟**

أهداف الدراسة:

1- تحديد الإطار المفاهيمي والمعرفي للمشاركة السياسية
2- الكشف عن أهم العوائق والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية في ليبيا بعد عام 2011
3- تحديد دور المشاركة السياسية الفاعلة في تعزيز الأمن والتنمية.
4- تقديم توصيات عملية لتعزيز المشاركة السياسية في ليبيا.

تساؤلات الدراسة:

1- ما الإطار المفاهيمي والمعرفي للمشاركة السياسية؟
2- ما العوائق والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية في ليبيا، وكيفية التغلب عليها؟
3- ما دور المشاركة السياسية الفاعلة في تعزيز الأمن والتنمية؟

منهجية الدراسة:

سنستخدم في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بغية التوصل إلى استنتاجات وتوصيات تسهم في تحديد الآليات اللازمة لتفعيل المشاركة السياسية الهادفة إلى تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في مجتمعنا الليبي.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة السياسية

1- مفهوم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية من أهم الضروريات لكل دول العالم نظرا لإسهامها المباشر في تحقيق الاندماج بين أفراد المجتمع وما لذلك من تأثير ايجابي في ترسيخ الوحدة الوطنية، وهي أيضا أحد القنوات التي يستمد منها النظام الحاكم شرعيته، كما أنها من أبرز الآليات اللازمة لاستقرار المجتمع وتحقيق المساواة في توزيع الموارد بين المواطنين

[1] - أبو الخير، صالح، تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التأثير المركب للانتماء، مجلة عمران، العدد(48)، المجلد (12)، مارس(2024)،ص:84

بشكل متساو وبدون تمييز، مما يسهم في ترسيخ الحقوق السياسية وتعزيز حق الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة. ويشير غالبا مفهوم المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة التي يتداولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات سواء بشكل مباشر أم غير مباشر[1]

وتعد المشاركة السياسية وسيلة ضرورية في كل الدول كونها من الركائز المهمة في تحقيق الوحدة الوطنية، والقناة الوحيدة التي عن طريقها يتحقق للنظام الحاكم شرعيته حيث ترسخ الحقوق السياسية لكافة المواطنين دون تمييز. كما أن للمشاركة السياسية علاقة جدلية ووطيدة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل المجتمع خلال مرحلة معينة، غير أن ذلك لا ينفي تباين أفراد أي مجتمع إنساني في اتجاهاتهم ومواقفهم نحو الحياة السياسية لمجتمعهم، فمهما كانت طبيعة تلك الظروف السائدة داخل المجتمع، فإننا غالبا ما نجد فئة حريصة على الاهتمام بالحياة السياسية والمشاركة الايجابية فيها، وفئة أخرى غير مهتمة وتتخذ موقفا لا مباليا من هذه المشاركة. ويرجع التباين بين الأفراد في المواقف والاتجاهات حسب ما يراه علماء الاجتماع السياسي إلى عملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي تحتل أهمية كبيرة في تكوين اتجاهاتهم ومعتقداتهم نحو الحياة السياسية بشكل عام [2]

2- تعريف المشاركة السياسية:

على الرغم من الاهتمام الملحوظ بقضية المشاركة السياسية من قبل العلماء والمتخصصين، فإنه ينبغي الإشارة إلى عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه، حيث تتنوع وتتعدد التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم المشاركة السياسية طبقا لخصوصية مجتمعاتهم والفترة الزمنية التي تناولوا فيها هذا المفهوم، ولذلك نورد عددا من التعريفات تتمثل فيما يلي:

تعرف المشاركة السياسية بأنها "العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع [3]

ويشير تعريف معجم العلوم الاجتماعية للمشاركة السياسية بأنها عمل وإجراء تقوم به مجموعة حركات منظمة تتجه إلى التأثير في العالم الخارجي وتستهدف غاية ما، وكثيرا ما يعبر عن الناحية الاجتماعية ب (عمل مشترك، عمل جماعي، عمل سياسي) وهي الأعمال التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد وتكون مباشرة عند اللجوء إلى رسائل غير سياسية كالإضرابات والتحالفات لإرغام الحكومة على القيام بتعديلات اجتماعية أو سياسية، وتكون غير مباشرة عندما تتمثل في الجهود المقدمة من طرف الأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتنفيذ برامجها السياسية أو لإبداء وجهة نظرها في برامج ومشاريع الحزب الحاكم[4]

ويرى البعض أن المشاركة السياسية مفهوم بسيط ينبع من فكرة الملكية باعتبارها محور المشاركة، وأن الشخص الذي يتملك شيئا ما سواء كان هذا الشيء فكرة أو معتقدا، أو شيئا ماديا، فإنه يشعر بدرجة من المسؤولية

---

[1] - العامري، سلوى وآخرون، أجيال مستقبل مصر أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية، القاهرة: منتدى العالم الثالث، (2002) ص: 263

[2] - محمد، علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، ج3، الإسكندرية: در المعرفة الجامعية، (1986) ص:221-222

[3] - محمد، علي محمد، محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (1985) ص:60

[4] - عامر، باسل احمد ذياب، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (2014) ص:16-17

تجاه هذا الشيء، مما يدفعه للقيام بجملة من الأنشطة تجسيدا أو دفاعا عن فكرة أو مبدأ أو مكسب مادي بغية تحقيق جملة من الأهداف التي يطمح إليها [1]

وتعرف المشاركة السياسية أيضا بأنها عملية تطوعية أو رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد يتضمن سلوكا منظما ومشروعا ومتواصلا يعكس إدراكا مستنيرا لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة، ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات ويعد تجسيدا للدور الايجابي للمواطنين في الحياة السياسية فيما يتصل باختيار القيادات السياسية على سائر المستويات، وتحديد الأهداف العامة والإسهام في صنع القرار السياسي ومتابعة تنفيذه بالمتاح من أساليب الرقابة والمتابعة والتقويم[2]، كما أن المشاركة السياسية هي الهوية الرمزية التي تجمع بين أفراد المجتمع بما تحتويه من خصائص غير مادية كالانتماءات السياسية والأيديولوجية.

التعريف القانوني للمشاركة السياسية: هي الحقوق التي يقرها القانون للشخص باعتباره منتميا إلى بلد معين حتى يتمكن من الاشتراك في شؤون الحكم وفي إقامة النظام السياسي للجماعة. وتهدف هذه الحقوق لحماية المصالح السياسية للجماعة، كحق الانتخاب، وحق الترشيح، وحق تولي الوظائف العامة، ومنح الفرص المتكافئة للمواطنين لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وتمكينهم من صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه [3]

3- خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية بعدد من الخصائص تتمثل في الآتي[4] : -

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إداري حيث يقوم المواطنون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف المجتمعية.

- المشاركة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد أثناء حياته ومن خلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع، كما أن المشاركة سلوك ايجابي واقعي يترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية ذات صلة بحياة الجماهير وواقعهم.

- المشاركة السياسية هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة الشعب في المسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بمجتمعهم.

- المشاركة السياسية عملية متكاملة الأبعاد السياسية والاقتصادية، وهي أيضا عملية اجتماعية شاملة تسعى لإشراك كل مواطن في المجتمع في جميع مراحل التنمية والتخطيط والمعرفة والفهم والإدارة والتنفيذ والتقويم والمشاركة في المنافع والفوائد [5]

---

[1] - صابر، إكرام أحمد، معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العمرانية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر، (2005) ص: 16.

[2] - عامر، باسل أحمد ذياب، مرجع سابق، ص15-16

[3] - عبد الرحيم، حوامدي، البشير، جابر، المشاركة السياسية لطلبة الجامعات في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، (2019) ص:12

[4] - توتو، فيصل محمد عبد الباري، المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات وآليات التفعيل، مجلة العلوم وآفاق المعارف، العدد (1)، المجلد (2)، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، (2022) ص:121

[5] -دايخ، فاطمة عبد الكريم، خصائص المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة الدراسات المستدامة، العدد (4)، المجلد (4)،(2022)ص:1494

- المشاركة السياسية حق وواجب في آن واحد وهي التطبيق السليم للديمقراطية، فإنها تمنح الحق لكل مواطن في اختيار ممثليه لإدارة الشأن العام، وله الحق في الترشيح أو الانتماء للتنظيمات السياسية أيضا. أما كونها واجبا فان لكل مواطن يتوجب عليه أداء ما عليه من التزامات وواجبات ومسؤوليات تجاه قضايا مجتمعه.

- تسعى المشاركة السياسية إلى توحيد الفكر، حيث تساهم في إنتاج وبلورة فكر موحد لدى جميع المواطنين وإثارة الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والسعي لبذل الجهود لمساندة الحكومة أو التخفيف عنها[1]

4- أشكال المشاركة السياسية: -

يقسم علماء الاجتماع السياسي المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات هي [2]:

- **مشاركة منظمة:** تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها، وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والمجالس المنتخبة.

- **مشاركة مستقلة:** يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

- **مشاركة ظرفية:** تتم في المناسبات وتضم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، أي عامة الناس. وتتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات.

المشاركة السياسية والاتجاه الماركسي... رؤية نظرية:

تعد نظرية الصراع من أبرز الاتجاهات النظرية الملائمة التي يمكن توظيفها والاستعانة بها عند دراسة وتحليل الحالة الليبية الراهنة، وتعد النظرية الماركسية من أهم النظريات التي أولت أهمية بالغة لمفهوم الصراع ودوره في تغيير المجتمعات. ولعل الصراع الدموي الذي حدث في ليبيا عام 2011، وأدي إلى الإطاحة بالنظام السابق وتغيير البناء المجتمعي برمته خير دليل على ذلك. وينطلق ماركس في نظريته عن المشاركة السياسية بتبني مفهوم الصراع كعامل أساسي للتغيير، وهو ما يعرف بالحتمية المادية التاريخية. حيث استخدم الدليل التاريخي لفهم المجتمعات المعاصرة، وتأكيده على أن الصراع الطبقي سمة جوهرية للمجتمع، ويكون هذا الصراع بين الطبقة الرأسمالية التي تتحكم في البناء الاقتصادي ومكوناته، وبين طبقة العمال أو كما اسماها "طبقة البروليتاريا" وانتصار هذه الأخيرة في هذا الصراع. حيث يرى ماركس أن كل مجتمع هو تاريخ للصراع الاجتماعي والسياسي الذي يؤدي إلى تغيير في توزيع القوة والنفوذ، وتؤثر المشاركة السياسية على الإسهام في حل الصراع بين العاملين داخل مؤسسات الدولة، وبين الحكام والمحكومين. وكلما زادت حدة الصراع تزايد تضامن كل طرف اجتماعي مع طبقته [3]. وقد أشار كارل ماركس إلى مفهوم المشاركة السياسية من خلال حديثه عن الحقوق السياسية في المسألة اليهودية باعتبارها الامتيازات التي يتمتع بها أي فرد بوصفه مشاركا في الحياة السياسية للجماعة التي ينتمي إليها، ومن هذه الحقوق كما يراها ماركس (الحق في التصويت- الحق في اختيار الأشخاص المرشحين لتولي المناصب السياسية) كما أن هذه الحقوق هي إحدى مؤشرات عملية المشاركة السياسية في المجتمع[4]. وتركز الرؤية الماركسية على الارتباط الوثيق بين

---

[1] - توتو ، (2022)، مرجع سابق، ص: 121

[2] - لمين، لعجال أعجال محمد، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر، (2007) ص: 245

[3] - صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (2005)، ص: 34.

[4] - عثمان، محمد عادل، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، (https://www.democraticac.de 2016)

الوعي السياسي والمشاركة، فالمشاركة الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحقق الوعي، وأن المشاركة السياسية في أهم صورها الرئيسية تتجسد في تلك الأفعال العنيفة الموجهة ضد الأنظمة المستغلة والمستبدة، بالإضافة إلى تأكيد هذا التوجه النظري على أن حجم المشاركة السياسية المسموح به يختلف باختلاف طبيعة ونوعية النظام السياسي والذي يختلف بدوره باختلاف طبيعة نمط الإنتاج السائد[1]. وهذا يعطينا دلالة واضحة على أن المشاركة السياسية وفقا للمنظور الماركسي تكون في الغالب في خدمة وتحقيق أهداف الطبقة الحاكمة التي تحتكر القوة نظرا لاحتكارها وملكيتها لوسائل الإنتاج، ووفقا لهذا التوجه فإن السلوك السياسي ما هو إلا تعبير عن المصالح الاقتصادية[2]. وبرؤية مستفيضة للواقع الليبي نجد أن التحولات العنيفة في البنى السياسية الليبية وما تبعها من تغيرات جذرية قد حدثتّ بسبب التوزيع غير العادل للثروات والموارد بين الليبيين، والتهميش والإقصاء السياسي للنخب الليبية باعتبار أن الوعي السياسي في ليبيا كان محدودا جدا بين المواطنين بسبب عدم وجود هيكلية سياسية تؤمن بالتعددية والديمقراطية، إلا أننا اليوم وبعد 2011 نشهد تكرارا لحالة الإقصاء بسبب سيطرة أقلية محدودة على السلطة والموارد يقابلها وعي سياسي لدى الأغلبية أسهم في بلورته حالة الانفتاح التي تشهدها ليبيا على المستوى الإقليمي والدولي، وبذلك أصبح هناك شعور جماعي متنامي بين المواطنين وبحاجتهم الماسة للمشاركة السياسية أكثر من أي وقت مضى من اجل تغيير الواقع الليبي عن طريق الدعوة إلى إنهاء المراحل الانتقالية وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة يشارك فيها كل الليبيين دون إقصاء بغية اللحاق بركب التنمية الشاملة في كل القطاعات - الذي توقف لفترة طويلة - من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والموارد وتحسين الخدمات بشكل أفضل، وإتاحة الفرص أمام المواطنين البسطاء للاستفادة من موارد بلادهم وتحقيق مستوى معيشي يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للدولة الليبية.

المحور الثاني:

العوائق والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع الليبي

يبدو أن الحديث عن المشاركة السياسية في مجتمعنا الليبي بصورتها التقليدية وأشكالها المعتادة لا يمنحنا صورة واضحة عن الوضع السياسي المحلي، لكننا يجب أن نتجاوز ذلك بالبحث عن التحديات التي تعيق في كثير من الأحيان تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- ضعف البناء الهيكلي للمؤسسات السياسية، حيث تعمل الحكومات في دول العالم الثالث ومن بينها ليبيا على إضعاف دور الأحزاب المعارضة وتهميش أدائها ومحاصرة كوادرها، لأن الحكومة هي صاحبة الحق في الموافقة على قيام الأحزاب، ومن هنا عادة ما تكون نتائج الانتخابات النيابية على هوى السلطة الحاكمة لتنفيذ إرادتها في سن القوانين والتشريعات، وعدم السماح لتلك الأحزاب المعارضة بممارسة أية ادوار داخل النقابات مع فرض الرقابة على الصحف، والتضييق على منظمات المجتمع المدني ووضع العراقيل أمام تحركاتها[3]. وفي الوقت نفسه كانت الحملات التوعوية التي تقوم بها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية تتسم بالشمولية والتعميم في أنشطتها الموجهة للمواطنين، مما جعلها لا تفي بالغرض المطلوب. الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى بروز التعصب وتعميق الانتماءات الفرعية بين المواطنين، أو العزوف عن المشاركة السياسية.

---

[1]- كامل،علياء الحسين محمد، رؤية الشباب السوداني للمشاركة السياسية في الخرطوم "دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا السياسية"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد(97)، المجلد(69)، (2019)ص: 9- 10.

[2]- عبد ربه، صابر، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،(2003) ص: 75

[3] - الشيمي، محمد نبيل، معوقات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org (2023)

2- افتقاد الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي نظرا لعدم وجود حكومة سياسية موحدة وقوية، مما أسهم في تفشي الصراعات المسلحة والنزاعات بين المواطنين، وقلة المبادرات لتقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل عائقا مباشرا أمام المواطنين، وبيئة غير ملائمة لتجسيد حقهم في المشاركة السياسية.

3- استمرار حالة الجمود السياسي في ليبيا، مما أسهم في إحباط تطلعات الشعب الليبي وحقه في اختيار قادته وممثليه من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة تتاح فيها المشاركة السياسية للجميع دون استثناء [1]

4- التحديات الأمنية، والتي تتمثل في عدم وجود بيئة آمنة ومستقرة، مما يؤثر على قدرة الأفراد على المشاركة السياسية بحرية وآمن.

5- العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحد من المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب.

6- ضعف الولاء والانتماء لدى بعض الأفراد، وذلك بسبب عدم توفير احتياجات المواطنين الأساسية من السلع والخدمات، مما أسهم في إضعاف اندماجهم الاجتماعي، في الوقت الذي تسيطر فيه الولاءات المحدودة نحو المجتمع المحلي أو القبيلة في المرتبة الأولى [2].

ويؤكد تقرير البعثة الأممية للدعم في ليبيا الصادر في أغسطس 2023م أن العملية السياسية في ليبيا قد بلغت مرحلة حرجة وأصبح من المحتم على جميع المؤسسات والجهات الفاعلة في ليبيا أن تبرهن على التزامها المعلن بإجراء الانتخابات وأن تقدم ما يلزم من تنازلات للتوصل لإطار انتخابي قابل للتنفيذ وتسوية جميع المسائل المتنازع عليها [3].

المحور الثالث:

دور المشاركة السياسية الفاعلة في تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في ليبيا

1- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ورد مفهوم التنمية في أدبيات العديد من العلوم التطبيقية والتكنولوجية والعلوم الإنسانية. ونظرا لكثرة النقاش حول هذا المفهوم على كافة المستويات النظرية والعلمية فإننا سنحاول تناول مفهوم التنمية من أوجه متعددة ووفق وجهات نظر مختلفة. حيث مر مفهوم التنمية خلال ثلاث مراحل أساسية، ففي المرحلة الأولى ركز مفهوم التنمية على أنها زيادة في الاستثمار مما يؤدي إلى تطوير هيكل الاقتصاد، ومن تم إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وظهرت في المرحلة الثانية انتقادات تثير قضية توزيع الدخل والجوانب الاجتماعية الأخرى، مما يعني بالتنمية البشرية إلى جانب رأس المال، وفي المرحلة الثالثة أصبح يؤخذ في الاعتبار طبيعة العلاقات الإنسانية، وأصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيس على نوعية الحياة وجودتها، والتركيز على حماية البيئة والمحافظة عليها أكثر من الاهتمام بإنتاج السلع والخدمات. أي أن التركيز على الجوانب الاقتصادية كان هو السمة المميزة في بداية الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة إلا أننا اليوم نلاحظ ولوج هذا المفهوم في كل جوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها" عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية، وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية، وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال

[1] - تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 5 أبريل(2023)

[2] - مشاقبة، أمين، معوقات المشاركة السياسية،(2022) نشر في 12/09/2022 https://alsaa.net/article

[3] - تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، أغسطس 2023.

تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة[1]

2- جدلية الأمن والتنمية والديمقراطية في ليبيا:

كان الأمن ولا يزال في صدارة اهتمامات المجتمعات باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للأفراد والمجتمعات، وتبعا لذلك شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطورا ملحوظا حيث تنوعت أساليبه بتنوع الوسائل التي توصل إليها الإنسان منذ العصور البدائية إلى عصر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات[2]. ويعني الأمن بمفهومه الواسع تهيئة الظروف والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج بما يدفع التهديدات بمختلف أبعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى الإمكانيات للنهوض والتقدم. ومن الملاحظ أن تطور الأنظمة السياسية الحديثة، وامتداد وظائفها ومسؤولياتها لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية وأنشطتها أسهم في جعل مفهوم الأمن وتطبيقاته الفردية والاجتماعية مضمونا سياسيا سمح لهذه الأنظمة بالعمل بشكل تدريجي ومتواصل على إضفاء قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها على ذلك المفهوم وتطبيقاته، مما ساعد على بلورة المضمون السياسي للأمن وتعميقه وترسيخه، ليصبح في النهاية واقعا لا يمكن إنكاره أو تغييره. وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 ليقر جملة من المبادئ لعل أبرزها تأكيد حق الإنسان في الحصول على الأمن الذي يبقى من الأولويات الضامنة لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية وتحقيق التنمية.

ويمثل الأمن بمدلوله العام الإحساس بالاستقرار والأمان بالنسبة للأشخاص والمجتمعات، وأبرز المقومات الواجب توافرها في المجتمعات النامية لتقليص ظاهرة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تأمين الإصلاحات السياسية، وهو الخيار الوحيد لمواجهة التحديات والتهديدات المستقبلية، لذلك يتطلب تحقيق الأهداف التنموية بناء هياكل أمنية فاعلة ومنظومة عدلية ناجعة وذات مصداقية، وهو خيار تراهن عليه جل الدول لدفع مسار التنمية الشاملة لديها عموما، وتكريس مبادئ الإدارة والحوكمة الرشيدة على وجه الخصوص. كما أن دعم القطاع الأمني يتطلب الأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القضايا الإستراتيجية مشاغل الفئات الضعيفة من حيث الشعور بانعدام الأمن والسلامة والخوف الدائم الذي يواجهونه، وتكريس قيم الشفافية وضمان الجودة واعتماد الآليات الحديثة للتقييم والمساءلة لإرساء قاعدة قوية قوامها الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة بين هذه الهياكل ومختلف المتعاملين معها، فأفضل الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية في أي مجتمع هي التي توفر مقومات أساسية لكل من الأمن والتنمية[3]. ولا يفوتنا في هذا المقام تحليل مدى العلاقة الجدلية القائمة بين التنمية والديمقراطية في الدولة الليبية التي تسعى بخطى حثيثة نحو عملية التحول الديمقراطي، إلا أن غياب النمو الاقتصادي وتعثر برامج التنمية وخططها، سيعرض تلك الديمقراطية الوليدة للتهديد، لأن الأمور التي لم تكن متاحا للشعب مناقشتها وإبداء الرأي فيها في ظل النظام السابق، يصبح الاحتجاج عليها متاحا قانونيا في ظل النظام الديمقراطي، أي أن زيادة التوقعات وخيبات الأمل تأتي بالذات في مرحلة أصبح بإمكان الجمهور أن يحتج ويتظاهر فيها في ظل ديمقراطية وليدة تتجنب

[1] - الزهراني، سعود بن حسين، مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي ، ط2،الباحة :النادي الأدبي في الباحة، (2006) ص:17.

[2] - بن عيسى، محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، (2011) ص: 5

[3] - بن عيسى، (2011)، مرجع سابق، ص: 203

القمع، وهكذا تهتز شرعية الديمقراطية بيد الديمقراطية ذاتها ففي المراحل المبكرة يكون المس بالشرعية الغضة سهلا عبر الاحتجاج المستمر قبل أن تتوطد المؤسسات الوطنية الدستورية[1] .

وتشير أغلب الأدبيات التي تم الاطلاع عليها في هذا الشأن بأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة فلا يمكن تحقيق إحداهما دون الأخرى، وأن أبرز أدوات تحقيق الأمن تؤسس للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية أبرزها: سيادة القانون، واستقلال القضاء بعيدا عن التدخل السياسي في العملية القضائية، ونشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ العنصرية والعنف، ومن تم تحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ويؤكد "عزمي بشارة" على أن أهم العوائق المانعة للتحول الديمقراطي في العالم العربي تتمثل في، أولا: الاقتصاد الريعي القائم في معظم الدول العربية عبر التأثير السياسي المباشر أو عبر تصدير ما أسماه ب "الثقافة الريعية" ثانيا: الثقافة السياسية للنخب، ثالثا: تكريس الانقسام القبلي والطائفي سياسيا حتى بعد زوال أسسه الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، رابعا: العامل الخارجي والإقليمي والعوامل الجيوستراتيجية وتفاعلها مع حالة التشظي العربي[2]. ولو تمعنا قليلا في المرحلة الانتقالية التي نعيشها نحن الليبيون بعد عام 2011 لوجدنا تطابقا مع هذه العوامل في الحالة الليبية، فالطريق نحو الديمقراطية والتنمية شائك وملئ بالمخاطر والتحديات المؤثرة على هذه المسيرة مثل الاضطرابات الأمنية، والانقسامات السياسية والقبلية، والنزاعات المسلحة، وتداعيات الهجرة ،والنزوح. فكما أشار "التواتي" إلى أن المجتمع الليبي يعيش معضلة حقيقية بعد ما تم تغيير نظام الحكم باستعمال العنف وهو في الغالب خيار لا ينتج حرية وديمقراطية حقيقية، فعندما يتم اللجوء إلى أساليب العنف فإن ذلك يجعل من الأنظمة الدكتاتورية مستعدة لاستخدام العنف الذي يمكنها من سحق الحركات الديمقراطية بفضل امتلاكها للعتاد العسكري والأسلحة والذخائر[3]. ويبدو الوضع متأزما في ليبيا استنادا على ما سبق ذكره، بالإضافة إلى أن غياب دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني القوية والقادرة على ممارسة دورها الحقيقي بتوعية المجتمع بأهمية الديمقراطية ومراقبة الفساد السياسي وتوجيه الرأي العام نحوه طيلة العقود الماضية يمثل معضلة حقيقية لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا نظرا لأهمية هذه المؤسسات في تفعيل المشاركة السياسية من خلال تعزيز شعور المواطنين بأن هذه الأحزاب والمنظمات قنوات مفتوحة لإيصال أصواتهم ووجهات نظرهم وآرائهم بحرية حتى ولو كانت معارضة للحكومة وسياساتها، فمن خلالها يتم التعبير عن حاجاتهم وتطلعاتهم بأسلوب حضاري سلمي وبعيد عن العنف.

ويؤكد "عز الدين" في نتائج دراسته حول أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا إلى أن الانقسامات والحروب والصراعات السياسية هي السبب الرئيس في ضعف المؤسسات السياسية، والذي يعد من أهم أسباب الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة الليبية[4].

ويرى "التواتي" أننا نعيش اليوم في ليبيا ديمقراطية خالية من المضامين القيمية، وبما أن الديمقراطية ثقافة مكتسبة ونتاج تجارب وخبرات طويلة، وكوننا لم نخض هذا المضمار لعقود طويلة، ونتيجة لان مجتمعنا لا يتمتع أفراده بثقافة سياسية يعول عليها في قيادة هذه المرحلة، فإنه من الطبيعي أن نمر بهذه الحالة من الفوضى والتعصب القبلي والمناطقي في ظل انعدام الأمن إبان التحولات العنيفة التي اتسم بها المشهد الليبي، إلا أن كل ما

---

[1] - بشارة، عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2020) ص: 87

[2] - المرجع السابق، ص: 29

[3] - التواتي، أحمد ، (2018)، المرجع السابق، ص:110-111

[4] - عز الدين، محمد علي، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة- الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل،9-10 نوفمبر، (2020)

سبق لا يجعلنا نتغاضى عن المحاولات المتكررة في سياق التمهيد لفرض الأمن وتطبيق الديمقراطية فالطريق شاقة لكننا قد بدأنا[1] فبهذا الخطاب المتفائل يمكننا المضي قدما نحو دولة القانون والرفاه .

3- دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة:

تؤكد الشواهد التاريخية أن الليبيين يتسمون بميل نحو المشاركة السياسية كلما سنحت لهم الظروف، ويقسم محمد الأسود" المراحل التي مرت بها المشاركة السياسية في ليبيا الحديثة منذ الاستقلال بثلاث مراحل أساسية، سنوجزها في المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ بإعلان استقلال الدولة الليبية في 21 ديسمبر 1951، واتسمت المشاركة السياسية في هذه الفترة بعدم وجود أي قنوات (مؤسسات وتنظيمات) رسمية علنية للمشاركة يمكن أن تتحقق من خلالها مطالب المواطنين وطموحاتهم وآمالهم، وكانت النتيجة عزوفهم عن المشاركة السياسية الداعمة للحكومة[2]

- **المرحلة الثانية:** وتبدأ بسقوط النظام الملكي في الأول من سبتمبر1969، واتسمت هذه الفترة بحكم الفرد، وعانى الليبيون اشد درجات البؤس وكانت النتيجة إحباط جديد وانكماش للمشاركة السياسية وصل ما يشبه العصيان المدني غير المعلن.

- **المرحلة الثالثة:** وتبدأ بسقوط النظام الجماهيري في أكتوبر2011، واتسمت هذه المرحلة بالصراع الدموي العنيف بين التيارات السياسية والدينية والمناطقية متكافئ القوة، فلا يستطيع أي فريق حسم الصراع لصالحه، ونتيجة لذلك فقد الليبيون حماسهم ورغبتهم في المشاركة السياسية الفاعلة يجترون أمانيهم وتطلعاتهم[3] .

وتعاني ليبيا اليوم من حالة الانهيار شبه الكامل في أجهزة الدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية بعد انزلاقها في حرب أهلية وبتحريض ودعم داخلي وخارجي أسهم في تدفق المهاجرين غير النظاميين، وتنامي شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر[4] لذلك فإن الحقيقة التي يجب ألا تغيب عن أذهاننا في هذا الموضع، هي أن مسألة تحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع إنساني يتطلب تواجد جملة من الشروط والعناصر الأساسية التي من خلالها تتحقق متطلبات العملية السياسية. وتعتبر البيئة السياسية المستقرة أهم ركائز التنمية المستدامة، ويقصد بالبيئة السياسية هي الحيز الذي يعيش فيه الفرد من تنظيمات حزبية ومجالس نيابية ودستور يقنن دور الدولة والمواطن، ونظام إعلامي يوفر وسيلة اتصال بين القواعد الجماهيرية والسلطة، كما يضم الإطار السياسي رؤية القيادة لدور المواطن من حيث الحقوق والواجبات. ومن هنا يتبين لنا مدى نجاح عملية المشاركة السياسية في المجتمعات الغربية نظرا لما يتوفر لها من بيئة سياسية ملائمة[5]. وهذا ما نفتقده في مجتمعنا الليبي الذي خرج منذ وقت قريب من نظام شمولي كان قائما على السلطة المركزية الأحادية عمل طيلة العقود الماضية على تهميش دور المواطن في إبداء رأيه ومشاركته السياسية، حيث كان دور الفرد في مجتمع الجماهيرية مقصورا على تأييد ما تقره السلطة السياسية بغض النظر عن طموحاته وتطلعاته، وعلى مدى صلاحية تلك البرامج التي تقرها السلطة الحاكمة. والواقع أن المشاركة السياسية هي نتاج لحصاد وتراكمات التنشئة السياسية للمواطن ابتداء من مرحلة الطفولة مرورا بمرحلة الشباب وحتى النضج السياسي من منطلق أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة ولا تتوقف عند مرحلة معينة، وعن طريقها يتم تهيئة الفرد ليصبح مؤهلا للمشاركة في الحياة السياسية لمجتمعه. وتفيد النتائج الواردة في استطلاع

---

[1] - التواتي، مرجع السابق، ص:110-111

[2] - الأسود، محمد الهادي صالح، المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستعداد والقمع، مجلة تحولات، العدد(1)،المجلد(2)،جامعة ورقلة-الجزائر، يناير، (2019)ص: 43-46

[3] - المرجع السابق، ص: 49-53.

[4] - حسين، قاسم أحمد، الاتحاد الاوروبي والهجرة غير النظامية : دراسة حالة ليبيا، العدد(2)، مارس (2021)، ص 90

[5] - عبد الرحيم، حوامدي، والبشير، جابر، (2019)،مرجع سابق،ص:28

المؤشر العربي لعام (2022) الذي ينفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بشكل دوري فيما يتعلق بدولة ليبيا إلى أن (2%) فقط من المستجيبين ينتمون إلى أحزاب سياسية، وأن (3%) غير منتسبين لأي (أحزاب سياسية أو مجموعة سياسية أو فكرية)، إلا أن هناك من يمثلهم ويعبر عن آرائهم أو أفكارهم. أما غير المنتسبين ولا يوجد من يمثلهم فقد كانت نسبتهم (63%). في حين رفض (32%) منهم الإجابة[1] وهذا يمنحنا مؤشرا قويا على محدودية المشاركة السياسية لدى غالبية الليبيين، وعليه فإن التنشئة السياسية والثقافة السياسية تلعبان دورا كبيرا في فهم المواطن لحقوقه السياسية وعلى رأسها حقه بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي.

وبما أننا بصدد البحث عن دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة، فإنه يجب الوقوف لتحديد مفهوم التنمية السياسية على وجه الخصوص، فهي كما يراها خالد فياض بأنها " عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته إيجاد نظم تعددية تحقق المشاركة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة المدنية، وبالتالي فهو مفهوم يقوم على مجموعة من القواعد منها، القاعدة القانونية والتي تشير إلى سيادة القانون على جميع مواطني الدولة، والقاعدة الاقتصادية السياسية والتي تتمثل في تحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين وقاعدة إدارية - سياسية تتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين، وأخيرا قاعدة اجتماعية سياسية وتتمثل بوجود مجتمع سياسي يتمتع أفراده بثقافة سياسية معينة[2]

وتعاني برامج وخطط التنمية المستدامة في الدولة الليبية من مشكلات عدة تتمثل فيما يلي: غياب العدالة في توزيع الخطط التنموية والثروات بين مختلف المدن الليبية مع تدني مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة في كافة المجالات، كما أن الانقسام السياسي، وعدم وجود آليات للحكم الرشيد تمكن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون الدولة يعد من أبرز مختنقات التنمية في ليبيا، بالإضافة إلى انعدام مستوى الحريات والحقوق السياسية[3] ومن هنا يتبين لنا بكل وضوح وموضوعية أن الطريق نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة في ليبيا ما يزال بعيد المنال. بينما نجد دولة الرفاه الموجودة في الدول الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية تعتمد على التنمية الاقتصادية المستدامة وبناء النظم الديمقراطية وجودة الإدارة والخدمات لتحقيق الاستقرار المجتمعي وتجاوز أزماتها وتوفير جودة الحياة لمواطنيها، مع وجود نظام تتحقق فيه قيم التعددية والشفافية والمنافسة والانتخابات النزيهة وبالتالي: توسيع المشاركة لجميع المواطنين وبذلك نلاحظ وجود حالة من الاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي في هذه الدول[4].

وتتضح العلاقة الوثيقة بين التنمية والمشاركة السياسية من خلال رؤية المشاركة السياسية بأنها" العملية التي يقوم الفرد من خلالها بدور في الحياة السياسية لمجتمعه بقصد إحداث التنمية، وأن يساهم في وضع هذه الأهداف التنموية وتحديدها على أن يكون دافع المواطن دافعا ذاتيا كعمل تطوعي يترجم المسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة للمجتمع[5]

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في المجتمع الليبي وجود مؤسسات قوية ومستقرة، الأمر الذي تواجهه تحديات سياسية تتمثل في عدم القدرة على خلق دولة مركزية فاعلة تستطيع الحد من أزمات التنمية السياسية المستفحلة في الدولة الليبية وبروز حالة الانقسام السياسي، وتحديات أمنية أسهمت في

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي،2022: 267 270- https://bit.ly/3kcxgmk

[2] - فياض، خالد، التنمية السياسية والتنمية المستدامة. أي علاقة؟ 6مايو(2019) https://www.bing.com

[3] -الرمحي، مرعي على، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا، 6يونيو(2021)

[4] - فتح الله، محمود رجب، دور الشريعة والقانون في استقرار المجتمعات، 2018/8/11).الحوار المتمدن،https://www.ahewar.org

[5] - يوسف، حنان، الإعلام والسياسة، ط2،القاهرة: مكتبة الساعي للنشر والتوزيع،(2006) ص:57-59

وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، وانتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، مما أسهم في بروز حالة الصراع المسلح على الموارد والثروات من خلال إقفال الحقول والموانئ النفطية في يوليو 2013 وحتى سبتمبر2016، وما نتج عن هذا الصراع من خسائر مادية جسيمة للدولة الليبية، بالإضافة إلى الأضرار الفنية الكبيرة التي لحقت بالبنية الهيكلية لقطاع النفط، وما تبع ذلك من أضرار اجتماعية انعكست سلبا على مستوى حياة المواطنين البسطاء نتيجة لزيادة معدلات التضخم وانهيار قيمة الدينار الليبي، ولا ننسى دور المعوقات الثقافية التي يمكن ملاحظتها في غياب دور الأحزاب والمنظمات الفاعلة في نشر الثقافة السياسية الواعية والسعي إلى استخدام القبيلة التي هي كيان اجتماعي وسياسي في تقديم المصالح الحزبية الضيقة على مصلحة الوطن من خلال تأصيل الانتماءات الفرعية، وغياب قيم الانتماء والمواطنة الذي أدى إلى تأجيج العنف والصراع المسلح بين الليبيين كافة سواء على مستوى المدن والقبائل، أو حتى على مستوى مؤسسات الدولة الرسمية. وكذلك المعوقات التي تتضمنها الرواسب الفكرية التقليدية التي تحد من مستوى المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الليبية.

وتعد الصراعات السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2011، أو ما يعرف ب "الربيع العربي" مؤشرا قويا على انهيار المنظومة الاجتماعية وانتكاستها وحاجتها إلى التنمية أكثر من احتياجها للنمو الاقتصادي، فحالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي تمر بها الدولة الليبية أضعف مؤسساتها، وجعلها غير قادرة على مواكبة دول العالم في وضع خطط وبرامج التنمية المستدامة، فليبيا كدولة لم تعد مشمولة بخطط العالم فهدفها الرئيس أضحى اليوم في محاولاتها الحد من أزماتها، أزمة الشرعية والتغلغل والتوزيع والهوية، علاوة على عدم توفر القيادة المؤمنة بالديمقراطية والتوافق قيمة وممارسة فعلية[1] كما أن غياب الرؤية التنموية القائمة على الإدارة الالكترونية الحديثة، وعلى نتائج الدراسات العلمية للواقع السياسي والمجتمعي أحدث فجوة كبيرة بين تطلعات المواطنين وطموحاتهم وبين السياسات والخطط التي تضعها السلطة الحاكمة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

ومما سبق يمكننا القول إن جوهر التنمية المستدامة هو مشاركة الجماهير في الحياة السياسية دون تمييز، مما يولد لديهم الشعور بالرضا، وبأنهم أصبحوا فاعلين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات وصياغة السياسات العامة للدولة بما يحق الأمن والاستقرار. ولذلك تتطلب المشاركة السياسية توافر عدة عوامل تزيد من فاعليتها وبقائها بما يحقق أهداف التنمية الشاملة ومن هذه العوامل ما يلي[2] : -

1- ارتفاع مستوى الوعي لدى الجماهير: حيث لا يمكن أن يشارك الفرد في المجال السياسي وهو في حالة استرخاء، فعلى الفرد أن يدلي بصوته في الانتخابات والتوجه إلى مكان الاقتراع، ويكتسب هذا الوعي عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام في المجتمع

2- الشعور بالانتماء للوطن أو المواطنة: وهو إحساس المواطنين بان مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية هو واجب تفرضه العضوية في هذا الوطن.

3- **الإيمان بجدوى المشاركة السياسية:** لان إحساس المواطنين بأهمية المشاركة وسرعة استجابة القيادة السياسية سيعمق الشعور بالانتماء للوطن، ويولد الأمن والاستقرار السياسي مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المجتمعية المستدامة في كافة القطاعات.

---

[1] - عز الدين، مرجع سابق:594-595

[2] - بن جدي، باية، والسعيد، ملاح، المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول، العدد(14) المجلد(12)،جامعة أخمد دراية إدرار، مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،الجزائر،ديسمبر2017،ص: 650-651.

إن الإيمان بالمشاركة السياسية يعتبر أحد أهم الأسس الداعمة للديمقراطية في مجتمعنا. ولكننا نود أن نشير في هذا المقام إلى أن كل نظام سياسي لابد أن يفرز ثقافة خاصة تؤثر على قيم وسلوكيات المواطنين، فالخضوع للسلطة الذي تعود عليه الليبيون في العقود الماضية، وطاعة قوانين المجتمع وتقاليده التي تضمن الأمن والسلام والرخاء لجميع المواطنين في المجتمع غالبا ما يشار إليه ب "الطاعة المسؤولة " وهي شرط أساسي لصلاح المجتمع وازدهاره، وهي أيضا سمة أخلاقية، وفضيلة يتحلى بها الفرد لضمان استتباب العلاقات الاجتماعية. غير أن الإفراط في الطاعة والسلوك الخضوعي والامتثال والاستسلام، وهو ما يوصف ب "الطاعة السلبية" التي قد يراها البعض عقلانية، لكنها تشكل خطرا حقيقيا على الديمقراطية، فالموروث السلبي للطاعة الذي يتشربه الفرد في المجتمع يحطم مواهبه ويدمر قدراته على الإبداع والاستقلالية ويشل فكره، ويرسخ لديه قيم الإتباع والخنوع[1]. ويجعل المشاركة السياسية عملية روتينية باهتة وجوفاء تفتقد رونق التألق والتجديد الذي نسعى إليه من اجل تحقيق الأمن ودفع عجلة التنمية في مجتمعنا الليبي.

استنتاجات:-

1- تعاني برامج التنشئة السياسية في ليبيا من رواسب اجتماعية وسياسية وثقافية عديدة كان لها بالغ الأثر في ضعف الوعي السياسي لدى المواطنين مما أسهم في عزوف العديد منهم عن المشاركة السياسية.

2- غياب الدور التعبوي الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة في تعـزيز قيم المشاركة السياسية لدى المواطنين.

3- تعد حالة الجمود وعدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح، والتحديات الأمنية بشكل عام أهم العوائق التي تحول دون مشاركة كافة أطياف الشعب الليبي في صياغة السياسات العامة للدولة بما يحقق أهداف وبرامج التنمية المستدامة في ليبيا.

4- تبني سياسات عشوائية في ظل غياب الرؤية التنموية القائمة على أساليب الإدارة الإلكترونية الحديثة والتحول الرقمي، وعدم الأخذ بنتائج الدراسات العلمية للواقع السياسي والمجتمعي، مما أحدث فجوة كبيرة بين تطلعات المواطنين وطموحاتهم وبين السياسات والخطط التي تضعها السلطة الحاكمة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

الخاتمة :

تعد المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة وصورها المتعددة من القضايا المطروحة على الساحة الوطنية لما تحتويه من التشابك والتعقيد، كما أن ما يشهده المجتمع الليبي اليوم من فترات التغيير والتحول نحو الديمقراطية يمثل فرصة تاريخية ينبغي استثمارها والاستفادة منها في ترسيخ القيم والمفاهيم والمعارف والاتجاهات الحديثة نحو شؤون الحكم والدولة والسلطة، والولاء، والانتماء، والشرعية. ولذلك كان من الضروري إجراء مراجعة تقييمية وشاملة لواقع المشاركة السياسية في ليبيا، ومدى قدرتها على تحقيق الأمن والتنمية، لأن نجاح العمل السياسي في أي مجتمع يتطلب بيئة آمنة، وخالية من مظاهر العنف، لأنها تمثل الوسط الذي ستعرض فيه البرامج السياسية والانتخابية، ومن جهة أخرى يستطيع الناخب الذهاب بكل حرية إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بصوته دون خوف. وتحظى مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية اليوم بأهمية خاصة، لكونها تعد آلية هامة لتوزيع الاتجاهات والآراء، والطريق الأمثل نحو الحياة الديمقراطية. وذلك لأن نمو الذات السياسية للفرد يتطلب آليات تتناسب مع طبيعة النظام السياسي القائم، كما أن تحقيق المشاركة السياسية يمنح الأفراد شعورا عميقا بالمسؤولية السياسية وينمي فيهم

[1] - الأطرش، هالة، الديمقراطية بين مطرقة الطاعة وسندان العصيان "التقرير النهائي" المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم، مركز الأبحاث والاستشارات، جامعة بنغازي(2015)، ص:112

روح الولاء والانتماء بعيدا عن الانتماءات الفرعية التي أوصلت البلاد إلى حالة التشظي والانقسام. ويساعدهم على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكنهم من معرفة حقوقهم، وتقبل قرارات السلطة السياسية والعمل بشكل منظم مع الأجهزة الحكومية في تطبيق هذه القرارات. وهذا الطريق بلا شك يتطلب منا الكثير من الصبر والجهد والمثابرة من اجل أن نتجاوز الواقع المتأزم في المجتمع الليبي عن طريق وضع آليات محددة لتحسين الهياكل الأمنية، وكذلك البنية التحتية السياسية والمؤسساتية، والعمل على التأسيس لحوار عقلاني وتفاوض سياسي منفتح بعيدا عن الاستبداد والتسلط، مع الحرص على نشر ثقافة السلم والتسامح، وتعزيز حقوق الإنسان، والتركيز على دور المرأة والشباب في العمل السياسي، وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد الذي يضرب أطنابه بقوة في كل مؤسسات الدولة الليبية كما تدلل على ذلك التقارير الدورية التي يصدرها ديوان المحاسبة والهيئات الرقابية المحلية سنويا، وقد صنفت ليبيا على مؤشر مدركات الفساد من ضمن قائمة الدول العشر الأكثر فسادا من بين (180) دولة ومنطقة حول العالم وفقا لمستويات الفساد في القطاع العام حسب ما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2022.

لذلك يستوجب وضع مختلف الجهات الفاعلة أمام مسؤولياتها في إعادة الثقة المفقودة بين المواطنين ومؤسساتهم من خلال بلورة سياسات وخطط وبرامج تعيد تأطير دور المواطنين الليبيين في العمل السياسي العام من خلال توفير إطار قانوني ومؤسساتي كفيل بمنح الحقوق والحريات لكافة فئات المجتمع، والتعامل مع المشاركة السياسية الفاعلة كركيزة أساسية لا مناص من تجاوزها لكي يعم الأمن والسلام وتتحقق أهداف التنمية الشاملة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإننا نوصي بما يلي:

1- إنهاء حالة الجمود السياسي، وتكوين حكومة موحدة وقوية قادرة على تحقيق الأمن، وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية الشاملة.

2- يتطلب تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة في ليبيا قدرا كبيرا من التوافق والمصالحة الوطنية بين كل الأطراف المختلفة من اجل تحقيق الاستقرار والأمن الذي يمهد الطريق أمام تنفيذ خطط وبرامج التنمية الشاملة

3- التأكيد على دور النظام السياسي في تعزيز سيادة القانون واستتباب الأمن والمجاهرة به، وكذلك مسؤوليته في حماية المواطنين وتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة من خلال فتح المجال لحرية الانتخاب والترشح والانتماء إلى الجماعات الحزبية المختلفة بما يتوافق مع القوانين والتشريعات النافذة.

4- التركيز على دور مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية المختلفة، ومن أهمها المؤسسات التربوية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المختلفة، ومواقع التواصل الاجتماعي في رفع مستوى الوعي السياسي، وقيم المواطنة والولاء لدى المواطنين من خلال ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية كونها تعد الطريق الأمثل نحو الحياة الديمقراطية.

5- العمل على زيادة فرص تمثيل المرأة وفئات الشباب، وتمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار.

6- صياغة السياسات العامة للدولة الليبية بما يتوافق مع احتياجات المواطنين وتطلعاتهم من خلال إشراكهم في وضع هذه السياسات استنادا إلى الأطر والتشريعات النافذة.

7- الأخذ بأساليب الإدارة الحديثة، والاهتمام بالتخطيط التنموي الشامل كأساس لتنفيذ أهداف وخطط التنمية .

المراجـــــع:

أولا: الكتب

- الزهراني، سعود بن حسين، مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خـــلال فترة التخطيـــط التنمـــوي ، ط2،الباحة :النادي الأدبي في الباحة(2006)

- بشارة، عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(2020)

- بن عيسى، محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، (2011)

- صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،(2005)

- عبـــد ربه، صابر، الاتجاهـــات النظرية في تفسير الوعي السياسي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (2003)

- محمد، علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، ج3، الإسكندرية: در المعرفة الجامعية،(1986)ص:221-222

- محمد، علي محمد، محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(1985)

- يوسف، حنان، الإعلام والسياسة، ط2،القاهرة: مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، (2006)

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية

- الأسود، محمد الهادي صالح، المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستعداد والقمع، مجلة تحولات، العدد(1) المجلد(2)،جامعة ورقلة-الجزائر، يناير، (2019)

- الأطرش، هالة، الديمقراطية بين مطرقة الطاعة وسندان العصيان" التقرير النهائي" المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم، مركز الأبحاث والاستشارات، جامعة بنغازي،(2015)

- أبو الخير، صالح، تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التأثير المركب للانتماء، مجلة عمران، العدد(48)، المجلد(12)، مارس(2024)

- بن جدي، باية، والسعيد، ملاح، المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول، العدد(14) المجلد(12)،جامعة أخمد دراية أدرار، مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر(2017)

- تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 5 أبريل(2023)

- تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، أغسطس(2023)

- توتو، فيصل محمد عبد الباري، المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات وآليات التفعيل، مجلة العلوم وآفاق المعارف، العدد(1)،المجلد(2)، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر،(2022)

- حسين، أحمد قاسم، الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية : دراسة حالة ليبيا، مجلة حكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(2)، المجلد(1)،مارس(2021)،

- دايخ، فاطمة عبد الكريم، خصائص المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة الدراسات المستدامة، العدد(4)، المجلد(4)،(2022)

- كامل،علياء الحسين محمد، رؤية الشباب السوداني للمشاركة السياسية في الخرطوم "دراســة ميدانيــة في الأنثروبولوجيا السياسية"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد(69)، العدد(97)، (2019)

- لمين، لعجال أعجال محمد، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر، (2007)

- نسيمة، عموري، وفاطمة الزهراء، فيلالي، أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد(4)المجلد(3)، ديسمبر(2020).

ثالثا: الرسائل العلمية

- صابر، إكرام أحمد، معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العمرانية، رسالة ماجستير ،كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر،(2005)

- عامر، باسل احمد ذياب، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين(2013-1993)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (2014)

- عبد الرحيم، حوامدي، البشير، جابر، المشاركة السياسية لطلبة الجامعات في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي،(2019)

رابعا: المؤتمرات العلمية

- عز الدين، محمد علي، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة- الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل،9-10 نوفمبر، (2020)

خامسا: مواقع الإنترنت

- الرمحي، مرعي على، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا، 6يونيو (2002) https://www.politi

- التواتي، أحمد، موقع الشباب والمرأة من الديمقراطية في ليبيا، (2018)،ص:8،daamdth.org

- الشيمي، محمد نبيل، معوقات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن،(2008) https://www.ahewar.org

- العامري، سلوى وآخرون، أجيال مستقبل مصر أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية، القاهرة: منتدى العالم الثالث، (2002)

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي(2022)https://bit.ly/3kcxgmk

- عثمان، محمد عادل، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac (2016)

- فتح الله، محمود رجب،(2018)، دور الشريعة والقانون في استقرار المجتمعات، 11/8/(2018).الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org

- فياض، خالد، التنمية السياسية والتنمية المستدامة. .أي علاقة؟ (6مايو19 20)) https://www.bing.com

مشاقبة، أمين، معوقات المشاركة السياسية، https://alsaa.net/article

- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد،2022 . https://www.transparency.org

المحتويات

عنـــوان البحـــــــث	رقم الصفحة
مناسك الحج، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد التاجوري ت:962هـ -دراسة وتحقيق- د. إبراهيم أحمد الزائدي د. عبد الرؤوف ميلاد علي عبد الجواد	7
تقعيد النّظام السياسي من خلال كتاب الأحكام في صحيح البخاري إعداد: محمد محمد علي بعيو	35
فتاوى الشيخ أبي الطاهر محمد بن الحسين القماطي (ت: 1426هـ، 2006م) في الطهارة (أقسام المياه ونواقض الوضوء) دراسة وتعليق د. عزالدين إبراهيم علي السويّح	64
رسائل أبي القاسم الشابي الإخوانية "الموضوعات والخصائص الفنية" من خلال ديوانه محمد نوري عبدالسلام قمو	87
الصناعة عند العرب قبل الإسلام وتأثرها بالموارد البيئية ببلادهم إعداد: د. عبدالسلام عبدالحميد أبوالقاسم	105
المساجد ودورها التعليمي في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني، 1835-1911م (مساجد مدينة طرابلس أنموذجا)) أ.محمد علي مسعود	115
تطوير العلاجات الشعبية والبديلة الليبية في ضوء إحدى الخبرات العالمية د. سالم مفتاح أبوالقاسم	127
المشاركـــة السياسيـــة في ليبيـــا ودورها في تحقيق الأمن والتنمية إعـــداد: د. نجية علي عمر الهنشيري	143
قراءة النص القرآني بين الموروث الديني والمناهج الحديثة في فكر محمد أركون د جلال جمعة علي الحمروني	161
تحليل واقع الخدمات التعليمية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في بلدية مسلاته أ. راوية رمضان التومي أ. إنعام عبدالله الشفلو	173
دراسة بعنوان: اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى عينة من الناجين من فيضانات درنة أ. عائشة الزوام ميلاد أحمد	191
أهمية الحدائق العلمية في تطوير البحث العلمي في جامعة المرقب محمود سعد شرتيل - ميلاد عمر السفيه - وداد عبد السلام الربيب - عائشة بشير عطيوة- انتصار عمران الربيعي - اسماء عبد السلام المنشاز	209
تقدير سموم الافلاتوكسينB1 على بعض الحبوب والبذور بطريقة الاليزاELISA علي سالم فائز	224